

• أوصى تقرير لجنة وزارية بشأن الصناديق الخاصة بأهمية استمرارها وذلك بعد أن كانت الحكومة قد شددت في أول تصريحات لها بعد تشكيلها على أن الصناديق الخاصة تعتبر من أوكار الفساد ويجب إلغائها.

الصناديق الخاصة..

بعيداً عن تهديد الحكومة!

لجنة وزارية توصي بالحفاظ عليها كمنجزات!

تقرير برلماني:

صندوق صيانة الطرق رصد

في موازنة ٢٠٠٧م

مخصصات لمشاريع معظمها

وردت في موازنة ٢٠٠٦م

يرصد صندوق الخدمة منذ

٢٠٠٢م موازنة مشاريع لم

تنفذ حتى الآن



الحكومة

توعدت بإلغائها

للقضاء على

الفساد

والتحسين عن ربط عام ٢٠٠٦م في المحافظات «أمانة العاصمة، إب، لحج، ذمار، عمران» على سبيل المثال، أما تقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ففيها وقائع فساد ومخالفات مالية وتلاعب بالمخصصات وشيخ من أرقامها الولدان، ففي تقرير لجهاز الرقابة للعام المالي ٢٠٠٣م، يكشف أن أغلب صناديق النظافة والتحسين بالمحافظات لا يلتزم القائمون عليها باتباع الإجراءات القانونية عند تنفيذ المشاريع والترسيمات والإصلاحات والمشترقات، إضافة إلى صرف العديد من المبالغ المالية من حساباتها دون إرفاق أو استكمال الأوراق والمستندات الثبوتية المؤيدة لصحة العرف، وكذلك تراكم أرصدة العهد والسلف المنصرفة من حسابات الصناديق وترحيلها من سنة إلى أخرى دون إجراء التسويات بشأنها.. وقيام مسئول صناديق النظافة بانفاق مواردها في مجالات وأغراض لا علاقة لها بالأهداف التي أنشئت من أجلها.

أما صندوق تمويل الصناعات الصغيرة فقد كشف تقرير الرقابة أنه حتى نهاية ٢٠٠٤م، كانت هناك إجراءات لإعدام بقية القروض المتعثرة والتي لا تقل عن مائة وخمسين مليون والمنوحة من عام ١٩٩٤م وحتى عام ٢٠٠١م.

وعن صندوق التراث والتنمية يورد الجهاز أنه تم صرف حوالي ٤ ملايين ريال قيمة مخطوطات دون إرفاق سند بتوريدها إلى دار المخطوطات.. وكذلك صرف مبلغ أكثر من ٣ ملايين ريال مساهمة لإنتاج فيلم «يوم جديد في صنعاء».

أية مخصصات تقديرية لتفقات النظافة والتحسين ضمن مشروع موازنة صندوق النظافة والتحسين بأمانة العاصمة ومحافظة عدن.. كما لاحظت أن مخصص النظافة لصندوق محافظة أبين قدر بمبلغ ٤٢ مليون ريال، في حين لم يتجاوز هذا المخصص في محافظة البيضاء سوى مليوني ريال.. إضافة إلى وجود نقص في تقديرات الإيرادات الرأسمالية للعام ٢٠٠٧م لبعض صناديق النظافة

لليمن.

وحول صناديق النظافة والتحسين بالمحافظة فقد اعترفت اللجنة البرلمانية من خلال دراسة ومراجعة مشروع موازنة الصناديق عدم اظهار

تقرير برلماني أعدته اللجنة الخاصة المكلفة بدراسة مشاريع الموازونات العامة للدولة للعام المالي ٢٠٠٧م، والصادر في ديسمبر ٢٠٠٦م أشار إلى وجود ٤١ صندوقاً في جميع محافظات الجمهورية معظمها فروع وقدر إجمالي عام إيرادات ونفقات الصناديق في مشروع موازنة السنة المالية ٢٠٠٧م بمبلغ «١٢٩,٠٢٨,٤٠٩» آلاف ريال، وبزيادة قدرها «١٨,٩١٢,٦٥١» ألف ريال.. وبنسبة ١٧٪ عن ربط السنة المالية ٢٠٠٦م.

التقرير البرلماني جاء فيه: لاحظت اللجنة من خلال مراجعتها لمخصصات المشاريع المدرجة في موازنة صندوق صيانة الطرق والجسور لعام ٢٠٠٧م، والمقدرة بمبلغ «١٠,١١٩,٨٤٧» ألف ريال أن معظم تلك المشاريع وردت في ربط موازنة عام ٢٠٠٦م والتي ربط لها مبلغ «٩,٩١٧,٠٤١» ألف ريال.

ولاحظت اللجنة أنه تم رصد مبلغ «٢,٩٩٩» مليون ريال في مشروع موازنة صندوق الخدمة المدنية للعام المالي ٢٠٠٧م، وترصد هذه المبالغ في الموازونات السنوية للصندوق منذ عام ٢٠٠٢م، مع أن الصندوق لم يرقم حتى الآن بتنفيذ المهام المحددة بقانون إنشائه باستثناء مهام التأسيس وتجميع المعلومات إضافة إلى أن ما يتم رسده في موازنة الصندوق لا يتسم بالشفافية والوضوح وفقاً للأهداف المحددة بقانون إنشائه.

وأشار التقرير إلى عدم الالتزام بتنفيذ قانون إنشاء صندوق الخدمة وذلك بقيام ادارته بفتح فروع له بالمخالفة لما نص عليه القانون، ولم تتخذ الحكومة أي إجراء لتصحيح ذلك رغم التزامها المتكرر للبرلمان منذ عام

في المحويت

المؤسسة الاقتصادية تنكث بتعهداتها

المحويت - الميثاق - سعد علي الجفاني

الاقتصادية بفتح جميع فروعها المغلقة بالمديريات واستحداث (٣) فروع جديدة في المديريات التي لا يوجد فيها فروع سابقة ومنها حفاش وملحان، إلا أن المؤسسة لم تف بذلك إلى الآن بحجة عدم اعتماد هذه الفروع مركزياً مع أن السلطة المحلية التزمت لها بالمقابل بالكثير من التسهيلات التي تمكنها من تحقيق هذه المهمة، الأمر الذي أدى إلى خلق حالة من الإرباك في نشاط المكتب وعجزه عن الوفاء بواجباته في تأمين احتياجات المواطنين من هذه المواد الأساسية بالسعر المعقول والمحدد طبقاً لتوجيهات الحكومة.

وأشار الصوفي إلى أن عدم التزام المؤسسة باستحداث فروع ثابتة في هذه المديريات قد أوجد حالة من التدهور لدى المواطنين، حيث إن المكتب بقيادة المحافظة قد عدوهم بذلك، إلا أن ذلك لم يتحقق مما اضطرهم إلى شراء هذه المواد من التجار بأسعار مرتفعة جداً.

قال مدير عام مكتب الصناعة والتجارة بمحافظة المحويت علي أحمد الصوفي إن مكتبه وطبقاً للحضر الانتفاق الموقع مع فرع المؤسسة الاقتصادية اليمنية بالمحافظة في أغسطس الماضي لا يزال يطالب المؤسسة بالالتزام بتعهداتها في فتح فروع جديدة لها في المديريات الجبلية التي لا يوجد للمؤسسة فيها فروع أو مراكز بيع ومنها مديريتا حفاش وملحان لضمان توفير مادي القمح والدقيق بالسعر المعقول والبيع لأبناء هذه المديريات والذين يعانون غلاء أسعار هذه المواد لعدم وجود فروع ثابتة للمؤسسة الاقتصادية. وأوضح الصوفي في تصريح له «الميثاق»: إن انتفاقاً مشتركاً وقع نهاية شهر أغسطس الماضي بين مكتب الصناعة والتجارة وفرع المؤسسة الاقتصادية بقيادة السلطة المحلية بمحافظة التزمت فيه المؤسسة

إب

محافظة منكوبة بالمشاريع المتعثرة

• تظهر المشاريع المتعثرة في محافظة إب أشبه بتجاعيد الشيخوخة.. في وجه الحكومة.. هعشرات المشاريع تتساقط متعثرة تبعاً أمام أعين مسؤولين صاروا مثل الأضنام الشمعية.. خرس بل، صنم بكم... أيضاً، فلقد اثبتوا أنهم يستحقون الجائزة الأولى في المشاريع المتعثرة..

مدارس.. أما في مديرية المشنة ففيها عدة مشاريع متعثرة خمسة منها تقدر تكلفتها بأكثر من (١١٧) مليون ريال منها على سبيل المثال، سور حديقتي ذي الشاطئ ومنزل الراعية، وكذلك مشروع إنشاء عبارات وتوسعة في الجبابة وجسور وعبارات ورفص في المشنة، إضافة إلى مشروع رصف طريق الذهب.

وفي مديرية النادرة وصلت تكلفة ثلاثة مشاريع متعثرة إلى أكثر من نصف مليار ريال، تحديداً (٥٥٠) مليون وهي طريق النادرة - دمت، وطريق النادرة الضالع، وطريق ظفار شخب عمار.

أما مديرية السدة ففيها مشروعان متعثران تصل تكلفتها إلى حوالي (٦٦٠) مليون ريال وهما طريق السدة - الهجرة، طريق السدة - الشعر.. وفي مديرية القفر تقدر تكلفة مشروعين متعثرين حوالي (١٥٣) مليون ريال.

فيما المجمع الحكومي لمركز مديرية المخادر يندرج ضمن المشاريع المتعثرة وتصل تكلفتها إلى حوالي (٦١) مليون ريال.

أما في مديرية ذي السفال فهناك عدة مشاريع متعثرة تتجاوز تكلفتها عن (٣٠٠) مليون ريال، ومنها مشروع رصف شوارع مدينة القاعدة وكذلك شق وسفلتة الخط الدائري للقاعدة وغيرها..

وفي مديرية الرضمة ومديرية حبيش هناك العديد من المشاريع المتعثرة في مجال الطرقات وكذلك الأمر بالنسبة لمديرية المخادر.



تكلتها إلى حوالي (١٠٠) مليون ريال فقط..

ومنها:

«مشروع

طريق إب - الظهار (شق ومسح

وتوسعة) ومشروعاً لسور حديقة

جويلة وحرته، وتوسعة خط السيل - مشورة، وخط إب - شبان - ٣

قبل الثورة عانى أبناء المحافظة كثيراً ودعوا الله أن يرفع عنهم آيات العذاب التسع.. واليوم تصرخ إب بتخصيص يوم وطني للمشاريع المتعثرة تضامناً معها حتى يرفع عنها المسؤولين والمقاولون الذين يقفون وراء صفقات المشاريع المتعثرة..

نطرح بين أيديكم ٣٤ مشروعاً متعثراً في «عشر» مديريات من مديرياتنا، إنها جزء من مأساة صار السكوت عنها جريمة، خصوصاً وأن المفسدين بلغت بهم الغطرسة إلى ذلك الحد الذي استطاعوا فيه أن يوقفوا العمل بتجربة تخصيص ميزانية سنوية مستقلة لتنفيذ مشاريع خدمية وتنموية في كل محافظة يُقام فيها الاحتفال السنوي بالعيد الوطني.

تقرير حديث مكتب الأشغال - حصلت «الميثاق» على نسخة منه - كشف أن مديرية الظهار بمركز المحافظة لديها (٩) مشاريع متعثرة تصل

